

واقع توجه البنوك الإسلامية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -

عصام بوزيد (*)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

عبد المجيد قدي (**)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص : هدف الدراسة تمثل في محاولة الكشف عن واقع اهتمام البنوك الإسلامية في الجزائر بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فنظريا، ومن خلال الأدبيات التي اهتمت بحل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعد التمويل المصرفي الإسلامي من أنجع الحلول لهذه الإشكالية. من هذا المنطلق تأتي أهمية هذا المقال، للوقوف على واقع اهتمام البنوك الإسلامية بتمويل هذا النوع من المؤسسات في الجزائر. لذلك اخترنا بنك البركة الجزائري كأول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر، وحاولنا الكشف عن أهم الشروط التي يراعيها البنك عند منحه للتمويل للوقوف في نهاية المطاف عند مدى توافق هذه الشروط وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. من خلال النتائج المتوصل إليها اتضح أن مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة محدودة.

الكلمات المفتاح : تمويل، معايير، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بنوك إسلامية، تمويل إسلامي.

تصنيف JEL: G21، G23، G28، G30، M13.

I. تمهيد:

يعتبر القانون 10/90 المتعلق بالنقد والائتمان في الجزائر من أهم الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية الجزائرية. ويمكن القول أن هذا القانون قد حاول وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد مسير باليات السوق، مستخدما في ذلك مجموعة الإجراءات الرامية إلى تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء المصارف الخاصة. إثر صدور هذا القانون ظهرت البنوك الخاصة في الجزائر، والتي كان أولها بنك البركة الجزائري كبنك يعمل وفق الشريعة الإسلامية. ولكونه أقدم تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر اخترناه من أجل إجراء دراستنا الميدانية، التي تصبو إلى محاولة الكشف عن مدى مساهمة بنك البركة الجزائري كبنك إسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. حيث كان الهدف هو الإجابة عن سؤال الإشكالية التالي:

ما هو واقع توجه بنك البركة الجزائري - كبنك إسلامي- نحو تمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فنظريا، ومن خلال نتائج الأدبيات التي تناولت ملاءمة الصيغ التمويلية التي توفرها المصارف الإسلامية لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمحورت حول فكرة واحدة تقريبا هي: أن مشكلة عدم توافر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون مرجعيتها بغض النظر عن الخصوصيات التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات، إلى التخصيص غير العادل للتمويل في النظام المالي القائم على الفائدة. إذ وصفت هذه الأخيرة بأنها أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد حيث تحابي ذوي الجاه والثروة على غيرهم رغم ما يكون وراء ذلك من تبديد وضياح¹. أيضا يمكن وصف الفائدة بأنها ثمن مضلل، فهو تعبير عن المفاضلة في الأثمان لصالح الأغنياء. والنتيجة أن المؤسسة الكبيرة تكون قادرة على الحصول على أموال أكثر بسعر أقل بسبب ارتفاع درجة تصنيفها الائتماني، وبناء على ذلك فإن هؤلاء الذين هم أقدر على تحمل العبء بسبب كبر حجم مشروعاتهم، أو بسبب الارتفاع في قدرتهم الإنتاجية إنما يتحملون عبئا أقل. وعلى النقيض من ذلك، فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي يمكن أن تكون أحيانا ذات إنتاجية أعظم بمقياس مساهمة كل وحدة تمويل في الناتج الوطني، وذات جدارة ائتمانية مساوية إذا ما قيست بمقياس الشرف والاستقامة تحصل على مبالغ أقل نسبيا² فمن هنا يمكن القول بأن النظام المصرفي الإسلامي قد يكون كفيلا بحل إشكالية تمويل هذا النوع من المؤسسات لاستناده إلى مجموعة من المبادئ³ التي تصبوا في مجملها إلى تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي. ولامتلاكه مجموعة من الصيغ التمويلية المتباينة في ما بينها، ولعله بهذا التباين قد يتمكن من استيعاب أغلبية ظروف طالبي التمويل، بما فيها تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تكمن أهمية دراستنا هذه، في كونها قد تضم إلى الجهود التي تبذل في سبيل حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر من أول وأصعب العقبات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات عند إنشائها ويهدد حتى بقاءها واستمراريتها. إذ شغلت إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا هاما من اهتمام الأكاديميين وأصحاب القرار، الذين عملوا من خلال أبحاثهم واستراتيجياتهم على إيجاد حلول كفيلة بتجاوز هذه العقبة نظرا للدور الاقتصادي الذي تؤديه هذه المؤسسات.

كما نهدف من الدراسة إلى تحقيق غايتين، أولهما؛ وهي الكشف على مدى تلاؤم شروط منح التمويل في بنك البركة الجزائري مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الثانية؛ هي مدى تطبيق البنك لكافة الصيغ التي تحويها الصناعة المصرفية الإسلامية، أم يطبق صيغا محددة دون غيرها.

في هذا الصدد اطلعنا على مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت توضيح مدى ملائمة الصيغ التمويلية الإسلامية لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نوجزها على النحو التالي:

1. محمد عمر شاپرا، كتاب بعنوان: "الإسلام والتحديات الاقتصادية"، 1996م⁴: يمثل هذا الكتاب جهدا علميا معاصرا باستنتاجات منطقية هدفها تأكيد شمولية الدين الإسلامي لكل أبعاد الحياة الإنسانية. بغرض أن يثبت أصالة النظام الاقتصادي الإسلامي، وأن يقف عند مزايه وإيجابياته الكفيلة بالتصدي للأزمات والمشكلات الاقتصادية المعاصرة على كل المستويات قطرية كانت أو دولية. ليتوصل بذلك في نهاية المطاف إلى وصفه بأنه نظام يحاكي متطلبات العصر ويستجيب لها بمرونة، بالإضافة إلى أنه بعيد عن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان فهو يتيح اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطارها الاجتماعي والأخلاقي.

شمل الكتاب قسمين باثني عشر فصلا، القسم الأول تطرق إلى الأنظمة الاقتصادية الخائبة على حد وصفه، والقسم الثاني تجسد فيه جهد الباحث وسماه بالطرح الإسلامي، الذي أشار فيه وفي الفصل العاشر تحديدا إلى ضرورة توجيه التمويل في إطار إصلاح الهيكل المالي نحو المشاريع الصغيرة لما يكمن فيها من دور تنموي، وأكد أن انتشار المشاريع الصغيرة بغية حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية المتصلة بالفقر والبطالة سيبقى حلما سانجا ما لم يكن هناك ترتيبات لتمويل هذه المشاريع. كما أكد أيضا أن الاعتماد على النظام المالي الإسلامي هو وحده السبيل الأكثر جدوى لتحقيق هذا الإصلاح اللازم. لكن طرحه هذا كان شاملا ولم يفصل فيه بتوضيح الطرق والأساليب المفضية إليه.

2. عبد الرحمن يسري أحمد، كتاب بعنوان: "الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية"، 2000م⁵: الهدف من هذا الكتاب يتلخص في محاولة عقد مقارنة بين نظام التمويل بالفائدة بالأسلوب التقليدي، أو بالأساليب المستحدثة التي تطورت فيه، وحاولت إصلاحه من جهة، ونظام التمويل المتحرر من الفائدة من جهة أخرى. وذلك لتحديد النظام والأساليب الأكثر ملاءمة لتنمية الصناعات الصغيرة.

انقسم الكتاب إلى خمسة فصول تعلق الأول بمفهوم تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، وأهميتها، والمشاكل التي تعيقها، وانتقل في الثاني إلى عرض مصادر تمويل الصناعات الصغيرة ضمن النظام الوضعي، ليعرض في الفصل الثالث بعض تجارب تمويل الصناعات الصغيرة ضمن نظم وضعية في بعض الدول، ويستنتج بذلك أن نظام التمويل بالفائدة هو نظام مرهق بصفة خاصة للصناعات الصغيرة. ليتكلم في الفصلين الأخيرين عن تمويل الصناعات الصغيرة ضمن نظم إسلامية، ويعرض بعض التجارب المتعلقة بذلك. وبالرغم من تفصيله في كيفية استخدام الصيغ الإسلامية بالنسبة لهذه الصناعات، إذ قسمها من حيث ذلك إلى مجموعتين الأولى لتمويل رأس المال الثابت أو الاحتياجات طويلة ومتوسطة الأجل، والثانية لتمويل رأس المال العامل.

3. هيا جميل بشارت، كتاب بعنوان: "التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، 2007م⁶: أصل هذا الكتاب هو رسالة ماجستير قدمت إلى قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك- الأردن. حيث كان الغرض منها إبراز دور المصارف الإسلامية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، من خلال تقديمها التمويل اللازم. وبيان خصوصية وطبيعة نظام التمويل الإسلامي ومدى موائمة الصيغ المتاحة فيه لتمويل لمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

شمل الكتاب ثلاث فصول، تعلق الأول منها بالأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والثاني خصص لبيان طبيعة التمويل الإسلامي ومدى ملاءمته لهته المشروعات، وجاء الفصل الثالث كدراسة ميدانية لتقصي واقع التمويل المصرفي لهذا النوع من المشروعات في الأردن، تم ذلك من خلال استبيان وجه لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تبين من خلال الدراسة أن تمويل هذه المشاريع في المصارف الإسلامية التي تمت دراستها ضئيل جدا، ما أدى بالكاتبة إلى الاستنتاج بأن دور المصارف الإسلامية في التنمية محدود نسبيا. نلاحظ أن الكاتبة قد أطلقت حكما عاما بهذا الخصوص انطلاقا من دراسة ثلاث مصارف إسلامية في قطر واحد، وهذا ضئيل سواء من ناحية عدد البنوك المدروسة مقارنة بالبنوك الإسلامية المتواجدة اليوم، أو من حيث انتشار البنوك الإسلامية عبر العالم. كما أنها حصرت نظام التمويل الإسلامي في التمويل المصرفي فقط، مع العلم بأنه يمكن أن يكون للأسواق المالية الإسلامية دور هام في تمويل هته المشروعات.

4. محمد عبد الحليم عمر، مقال بعنوان: "صبيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على الدين التجاري والإعانات"، 2003م⁷: يحاول الكاتب أن يحرص في هذا المقال كافة صبيغ التمويل الإسلامية القائمة على الدين التجاري، بالإضافة إلى تلك التي تندرج ضمن عقود البر والإحسان، كان ذلك من خلال تطرقه إلى مفهوم ومشروعية كل صبيغة، والجانب التمويلي فيها وصور تطبيقها لتمويل المشروعات الصغيرة والإجراءات العملية لتنفيذها.

لكن وكما هو ملاحظ من عنوان المقال أن الكاتب أهمل أهم زمرة من صبيغ التمويل الإسلامية وهي تلك التي تندرج ضمن عقود المشاركات أو كما سماها هو بالصبيغ القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار. إذ يمكن أن يكون لهذه الصبيغ دور فعال في تمويل المشروعات الصغيرة.

قد يغلب الطرح النظري على التطبيقي (الميداني) في الأبحاث التي ارتبطت بإظهار ملاءمة الصناعة المصرفية الإسلامية لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يجعل من هذه الصناعة أملا في حل هذه الإشكالية. وهذا ما يتشف من الدراسات السابقة أعلاه. في عملنا هذا أردنا إجراء عمل ميداني لنصف به حقيقة وواقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لنستنتج من خلال نتائجه إمكانية حل هذه الإشكالية من خلال العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق الهدف أعلاه قمنا بتوجيه استبيان إلى لجنة التمويل والاستثمار في البنك، وهي المكلفة فيه باتخاذ قرار منح التمويل من عدمه، إذ تعرض ملفات طالبي التمويل بعد أن يتم دراستها على هذه اللجنة، لتفصل في تعيين الملفات التي تستحق التمويل. وبذلك تشكل المركز الأساسي لاتخاذ قرار التمويل على مستوى بنك البركة الجزائري. وسنحاول تلخيص الطريقة التي تمت من خلالها الدراسة على النحو التالي:

1. مجتمع الدراسة: كما أسلفنا، اخترنا لجنة التمويل والاستثمار في بنك البركة الجزائري⁸ لتكون بمثابة مجتمعنا الإحصائي انطلاقاً من الدور الذي تقوم به، فأردنا معرفة الشروط التي يجب أن تتوفر في طلب التمويل حتى يحظى بالقبول من طرف هذه اللجنة. بهدف الوقوف على مدى ملائمة تلك الشروط لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لنستنبط في النهاية مدى مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل هذا النوع من المؤسسات.

2. أدوات الدراسة: في هذا الصدد سنتكلم على الطرق التي استخدمت لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، والتي تمثلت في طريقتين هما:

أ. المقابلة: استخدم هذا الأسلوب مع بعض مسؤولي البنك، كان ذلك بهدف الحصول على معلومات عامة عن البنك بالإضافة إلى رصد أهم الإجراءات الداخلية المرتبطة بوظيفة التمويل في البنك.

ب. الاستبيان: وجه هذا الاستبيان إلى أعضاء لجنة التمويل والاستثمار للغاية المشار إليها في النقطة السابقة. شمل الاستبيان 17 سؤالاً مقسمة على أربع محاور كالتالي:

- المحور الأول يتعلق بنظرة البنك إلى مختلف الصبيغ التمويلية وتضمن هذا المحور أربعة (04) أسئلة من النوع المغلق.
- المحور الثاني يتعلق بمعايير البنك في اختيار المؤسسات، وتضمن خمسة (05)، ثلاثة من النوع المغلق (03)، واثنين (02) منها من النوع المفتوح.
- المحور الثالث يتعلق بأساليب تعامل البنك مع التمويلات المتعثرة، تضمن (05) أسئلة، واحد (01) مفتوح والبقية من النوع المغلق.
- المحور الرابع يتعلق بأفاق توسيع تشكيلة التمويلات الممنوحة، تضمن الأسئلة الثلاثة (03) الباقية التي كانت كلها من النوع المغلق.

تم توزيع الاستبيان بعد تحكيمه باللغتين العربية والفرنسية للاعتبارات اللغوية لبعض أعضاء لجنة التمويل والاستثمار في بنك البركة الجزائري، والذين يبلغ عددهم ستة (06) أعضاء.

III. النتائج ومناقشتها:

تم استرجاع أربع (04) استبيانات من الستة الموزعة، وسيأتي عرض نتائج هذه الاستبيانات مستخدمين في ذلك التكرارات والنسب المئوية لتوضيح توجهاتها وتسهيل قراءتها، كما سنحاول تفسير هذه الإجابات وتوضيح دوافعها بشكل قد يمكن من استيعاب كافة الظروف والحيثيات المحيطة بقرار منح التمويل في هذا البنك على النحو التالي:

أولاً: تحليل الإجابات المتعلقة بنظرة البنك إلى مختلف الصبيغ التمويلية:

شمل هذا المحور أربع فقرات وكانت الإجابة عليه على النحو التالي:

1. تحديد مردودية ودرجة مخاطرة الصبيغ المستخدمة في البنك وتحديد درجة أهميتها: من خلال تصفحنا للاستبيانات اتضح من الإجابات أن بنك البركة الجزائري يعتمد في نشاطه على أربعة صبيغ تمويلية⁹ هي المرابحة والسلم والاستصناع والإجارة التي تنتمي كلها إلى عقود المعاوضات¹⁰، وقد رصدنا أيضاً من خلال الإجابات أن

توجهات أعضاء لجنة التمويل والاستثمار في تحديد كل من مردودية ودرجة مخاطرة تلك الصيغ المعتمدة في البنك كانت مختلفة كما هو موضح في الجدول رقم(01).

ففيما يتعلق بتحديد مردودية المرابحة فلقد انقسمت الإجابات مناصفة بين عالية ومتوسطة، أي 50 % من الإجابات أشارت إلى أن مردودية المرابحة عالية، و50 % أشارت إلى أنها ذات مردودية متوسطة. الوقت نفسه الذي اتجهت نسبة 75 % من الإجابات إلى أن درجة مخاطرة هذه الصيغة متوسطة، والـ25 % الباقية وصفتها بالعالية.

وبخصوص صيغة السلم فلقد اختلفت آراء أعضاء لجنة التمويل والاستثمار في البنك في تحديد مردوديتها ودرجة مخاطرتها، إذ تركزت الإجابات حول أنها ذات مردودية متوسطة، ذلك بنسبة 75 % والـ25 % الباقية ذهبت إلى أنها عالية. نفس النسبة الأخيرة من الإجابات أشارت إلى أن درجة مخاطرة السلم متوسطة، إذ تركزت جل الإجابات في كونها ذات درجة مخاطرة عالية. وفي الاستصناع، نجد أن الإجابات اتفقت في تحديد كل من مردوديته ودرجة مخاطرته. ووصفتها بالمتوسطتين.

والإجابات التي تعلق بتحديد مردودية ودرجة مخاطرة صيغة التمويل بالإجارة، فلقد انقسمت مناصفة في تحديد المردودية بين عالية ومتوسطة أي بنسبة 50 % لكل منهما. وفيما يتعلق بدرجة المخاطرة فأشارت 75% من الإجابات إلى أنها متوسطة، بينما ذهبت 25 % الباقية إلى وصفها بالضعيفة.

أما ترتيب هذه الصيغ حسب درجة الاستعمال، الذي قد يعكس لنا أهمية كل منها لدى البنك فقد اتفقت الإجابات في ترتيبها وكان ذلك على النحو التالي: حظيت صيغة المرابحة برقم واحد (1) ما يشير إلى أنها الصيغة الأهم أو الأكثر استعمالا في البنك على غرار جل البنوك الإسلامية الأخرى التي تشكل فيها هذه الصيغة أهم صيغة لتوظيف الأموال. تليها صيغة السلم، ثم الإجارة، فالاستصناع. والجدول رقم(02) قد يوضح هذا.

وهنا أن نجد المرابحة تنصدر قائمة الاستعمال في البنك وهنا نقصد بيع المرابحة للأمر بالشراء، فعلى حد قول سامي حسن حمود أنه ليس لبيع المرابحة العادية قيمة في البنوك الإسلامية بقدر أهمية بيع المرابحة للأمر بالشراء. وهو ما تعمد البنوك الإسلامية اليوم إلى استعماله والتمويل به، ورغم حداثة هذه الصيغة مقارنة بزميلاتها في المعادلة المضاربة و المشاركة إلا أنها استطاعت أن تصبح قطب الرحى و الذروة بين غيرها من صيغ البدائل الإسلامية للاستثمار المصرفي الإسلامي في مجال التطبيق العملي. وتشير الأدبيات في هذا الصدد إلى أن هذه الصيغة تستخدم بإفراط في كافة البنوك الإسلامية لتبلغ قرابة 90% من حجم التمويل والاستثمار فيها. وتبقى هذه الإجابات نسبية وخاضعة بدرجة كبيرة إلى ذاتية المجيب، وعند وضع هذا السؤال لم يكن الغرض منه الإجابات في حد ذاتها بل كان الغرض معرفة خلفية مسيري البنك عن الصيغ المستعملة فيه.

2. تحديد درجة توافق طلبات التمويل المستلمة والصيغ التمويلية المعتمدة من طرف البنك: فيما يتعلق بمدى توافق طلبات التمويل والصيغ التمويلية المتاحة في البنك فلقد أشارت 75 % من الإجابات إلى أنها متوسطة ويمثل هذا أغلبية الإجابات، وتوجهت النسبة المتبقية وهي 25 % نحو درجة توافق كبيرة. وهنا قد تكون الإجابات المتعلقة بهذا السؤال نسبية وتخضع إلى حد ما لذاتية المجيب، هذا من جهة ومن جهة أخرى، قد ينذر أن يتقدم الزبون بطلب تمويل لا يتوافق مع الأشكال التمويلية المتاحة في البنك. ويوضح الجدول رقم(03) توجه الإجابات في هذا السؤال.

3. تحديد مدى تغطية أشكال التمويل المستخدمة في البنك لطلبات التمويل المستلمة: من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ أن أغلبية الإجابات أشارت إلى عدم قدرة أشكال التمويل المستخدمة في البنك على تغطية كافة طلبات التمويل المستلمة، كان ذلك بنسبة 75 % والنسبة الباقية أشارت إلى العكس. ما يحتمل عدة توجهات تشكل أسبابا مختلفة لذلك، يمكن أن نذكر منها عدم توفر كافة الشروط المطلوبة لمنح التمويل في هذه الطلبات. تقدم طلبات التمويل في مجالات أو قطاعات لا يرغب البنك في الاستثمار فيها أو التوجه بأمواله نحوها، أيضا عدم إمكانية تمويل الطلبات المستلمة وفق الصيغ المتاحة. كل هذه الأسباب يمكن أن يعود إليها عدم التوافق بين أشكال التمويل والطلبات التمويلية المستلمة.

4. تحديد مدى قدرة أشكال التمويل المستخدمة في البنك على تغطية طلبات التمويل في المستقبل: بالرغم من أن أساليب التمويل المستخدمة في البنك لم تستطع تغطية كافة طلبات التمويل المستلمة، إلا أن أعضاء لجنة التمويل والاستثمار أجابوا بنعم بنسبة 75% على السؤال المتعلق بمدى قدرة الصيغ التمويلية المعتمدة في البنك على استيعاب طلبات التمويل في المستقبل. ما يعكس ثقة البنك في إستراتيجيته الاستثمارية. والجدول رقم(05) يوضح توجه الإجابات على هذا السؤال.

وهنا قد نقول أن هذا الموقف لا يتماشى مع الواقع، فمن غير المنطقي أن تكون التوليفة التمويلية للبنك المحدودة حاليا ذات جدوى في المستقبل. خاصة إذا قارنا بين المجالات التي يستثمر فيها البنك مع تلك التي تستثمر فيها البنوك التجارية التقليدية لوجدناها أيضا تتصف بالمحدودية. فالبنك الإسلامي مجالات استثماره محدودة مقارنة بمجالات هته الأخيرة.

ثانيا: تحليل الإجابات المتعلقة بمعايير البنك في اختيار المؤسسات:

هدف هذا المحور هو الإلمام بأهم المعايير المعتمدة في البنك عند عملية اتخاذ قرار التمويل، وقسمناه إلى خمس فقرات كانت توجهات الإجابة عليها على النحو التالي:

1. تحديد المعايير التي يعتمد عليها البنك في اختيار المؤسسات: جمع الاستبيان عدة زمر من المعايير التي تستخدم من قبل البنوك في عملية اختيار المؤسسات قبل تمويلها، وقد كانت إجابات لجنة التمويل والاستثمار فيما يتعلق باعتماد هذه المعايير في بنك البركة الجزائري على النحو التالي:

1. أ. مدى اعتماد البنك على المعايير المتعلقة بوصف العميل وتحديد نوع القرض: من خلال الإجابات اتضح أن بنك البركة الجزائري يهتم بهذه المعايير، إذ كانت التوجهات في الإجابة على النحو التالي:

فيما يتعلق بمعيار شخصية العميل (عمره، وظيفته، حالته الاجتماعية، المؤهل... الخ) فقد توجهت الإجابات بنسبة 100% إلى أن هذا المعيار معتمد في البنك، وأشارت 25% منها إلى أنه يعتمد بشدة. أما المعيار الثاني الذي يصف نوع القرض من حيث كونه قصيرا، متوسطا، أو طويل الأجل فقد انقسمت الإجابات مناصفة بين أنه يعتمد ولا يعتمد، إذ أشارت 25% إلى أنه يعتمد، نفس النسبة أشارت إلى أنه يعتمد بشدة والنسبة الباقية ذهبت إلى كونه لا يعتمد. كما أشارت الإجابات بنسبة 100% أن المعيار المتعلق بالغرض من القرض أو المجال الذي سيستخدم فيه القرض معتمد في البنك، نصف هذه النسبة دلت على أنه يعتمد فيه بشدة. وأكدت الإجابات أيضا على أن شكل وحجم ثروة العميل عامل مهم عند منح التمويل، فنسبة 75% منها أشارت إلى أنه يعتمد في البنك بشدة و25% الباقية دلت على أنه يعتمد فقط. وفيما يخص المعيار المتعلق بالبيئة التي يتواجد فيها العميل فقد تباينت الإجابات حول اعتماده في البنك لكن النسبة الغالبة والتي قدرت بـ 75% أشارت إلى أن هذا المعيار معتمد في البنك. والجدول رقم (06) قد يلخص كل ما قلناه.

في هذا الصدد، وبالرجوع إلى الأدبيات التي تعلق بتعلق إدارة الائتمان نجد أن المعايير التي تتعلق بالعميل عموما ذات تأثير مباشر على قرار التمويل¹¹. إذ تعتبر من العناصر الأساسية التي تراعى أثناء دراسة طلبات التمويل في البنك، كون الإحاطة به مطلب أساسي أولي لاتخاذ القرار التمويلي السليم، فعملية التحليل الائتماني تنطلق من الوصف الواضح للعميل والظروف المحيطة به، إلى جانب الغرض أو المجال الذي يوجه إليه القرض¹². لذلك نجد أن جل النماذج¹³ (المناهج) التي تعتمدها البنوك والمؤسسات المالية في إدارتها للائتمان تنطلق من تحليل العميل والظروف المحيطة باستخدام القرض.

1. ب. مدى اعتماد البنك على المعايير المتعلقة بتحليل مخاطر الائتمان: من خلال الإجابات المتعلقة بهذه الزمرة من المعايير نستشف بأن البنك يحرص على كل المعايير التي أدرجناها، وهذا أمر يمكن وصفه بالبدهي لأن البنك كغيره من البنوك يحاول تجنب كل المخاطر التي قد تكون سببا في عدم استرداد تمويلاته التي يمنحها لعملائه، سواء تعلق الأمر بتمويل الاستغلال أو الاستثمار. والجدول رقم (07) يوضح توجهات الإجابات حول هذه المعايير. وقد نشير إلى أنه قد تعددت تصنيفات المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية¹⁴، لكن توجد مخاطر تتعلق بالعمل المصرفي الإسلامي، أهمها تلك المتعلقة منها بصيغ التمويل الإسلامية¹⁵.

1. ج. مدى اعتماد البنك على المعايير المتعلقة بمصادر المعلومات المالية: يتضح من الإجابات المرتبطة بهذه المعايير أن البنك يعتمد على معيارين فقط من بين الخمسة التي أدرجناها، وهذين المعيارين أولهما هو تقديم العميل لقوائم مالية مصادق عليها من طرف محافظ حسابات، والثاني بموجبه يفرض على العميل توفير توقعات مالية. كما هو موضح في الجدول رقم (08).

1. د. مدى اعتماد البنك على المعايير المتعلقة بالمعلومات الإستراتيجية: رصدنا من خلال الإجابات التي تعلق بهذه المعايير أن البنك لا يعتمد على المعلومات المستقاة من التحليل الاستراتيجي في تقييمه للمؤسسات، والجدول رقم (09) يوضح ذلك.

هذا قد يكون له انعكاس سلبي يتجلى في عدم تحديد الوضعية الحقيقية لطالب التمويل، فمن خلال الأدبيات التي اهتمت بإدارة الائتمان¹⁶ نستشف أنه من غير الممكن تحديد وضعية مؤسسة ما دون استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي. إذ ينطوي هذا الأخير على دراسة الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة وبالمجال الذي تعمل فيه وعوامل السوق والمنافسة وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي، ما يسمح بتحديد وضعية المؤسسة داخل نشاطها ومعرفة نقاط قوتها ومواطن الضعف فيها، إضافة إلى إمكانية نموها أو فشلها في المستقبل.

1. هـ. مدى اعتماد البنك على بعض المعايير الأخرى: أدرجنا ضمن هذه الزمرة معيارين تعلق أحدهما بمدى اعتماد البنك على الضمانات بكل أشكالها في اختيار المؤسسات، الذي اتضح أن الإجابات اتفقت على كونه يعتمد في البنك. والثاني تعلق بمدى جاذبية العميل في المستقبل الذي أشارت الإجابات بنسبة 75% إلى أنه معتمد من قبل البنك، كما هو موضح في الجدول رقم (10).

من خلال الإجابات التي تضمنها الجدول أعلاه قد نتضح لنا بعض ملامح السياسة التمويلية لبنك البركة الجزائري، وهي أن البنك يهتم وبعناية بنوع وحجم ضمانات طالب التمويل، بالإضافة إلى نوع مشروعه وإمكانية نجاحه واستمراريته في المستقبل.

2. هل يعتمد البنك على معايير أخرى في اختيار المؤسسات: قمنا بطرح هذا السؤال من أجل حصر كافة المعايير التي يعتمد عليها البنك في اختيار المؤسسات، إذ قد توجد معايير لم ندرجها نحن في السؤال السابق. وسنلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن آراء لجنة التمويل والاستثمار في بنك البركة الجزائري قد انقسمت إلى شطرين بين

مؤيد وغير مؤيد لوجود معايير أخرى يعتمد عليها البنك، بنسبة 50% لكل رأي. وقد يهمننا هنا تتبع رأي من أيدوا وجود معايير أخرى يعتمد عليها في اختيار المؤسسات، لاستنباط هذه المعايير الإضافية. فأضافوا من خلال إجاباتهم المعايير التالية:

- الالتزام بالمعايير التي يفرضها البنك المركزي، وهذا أمر طبيعي بل هو واجب.
- تؤخذ بعين الاعتبار سوابق المؤسسات في تعاملاتها (بنوك أو متعاملين معها).
- يراعى أيضا مدى اهتمام مالكي المؤسسات بالجوانب الشرعية.

وهنا نشير إلى أن المعايير المضافة من خلال الإجابات قد تكتسي نوعا من الأهمية النسبية خاصة وأن البنك يتميز بخصوصية، كونه بنك إسلامي. بالإضافة إلى أن هذه المعايير قد يتقاطع البنك الإسلامي في استخدام بعضها مع البنوك التقليدية.

3. مدى نجاح المعايير التي يستخدمها البنك في اختيار المؤسسات المناسبة: اتجهت الإجابات وبالأغلبية إلى أن المعايير التي يستخدمها البنك في اختياره للمؤسسات أدت دورها في اختيار المؤسسات المناسبة. هذا ما يعكسه الجدول رقم (12).

بما أن نسبة 75% من الإجابات المتعلقة بهذا السؤال كانت نعم، فإن الإجابة على السؤالين المواليين تصبح لا معنى لها. واللذين طرحا للإجابة عنهما في حالة الإجابة بـ(لا) على هذا السؤال.

ثالثا: تحليل الإجابات المتعلقة بأساليب تعامل البنك مع التمويلات المتعثرة:

حاولنا من خلال هذا المحور الكشف عن إستراتيجية البنك في التعامل مع الديون المتعثرة وكانت الإجابات المتعلقة بهذا المحور على النحو التالي:

1. تحديد نسبة التمويلات المتعثرة إلى إجمالي التمويلات في البنك: أظهرت إجابات الاستبيان بنسبة 75 % أن نسبة التمويلات المتعثرة إلى إجمالي التمويلات في البنك أقل من 25 %، والنسبة الباقية من الإجابات أشارت إلى أنها تتراوح بين 25-50%. والجدول رقم (13) يوضح ذلك.

وقد بلغت هذه النسبة تحديدا في البنك عام 2007م ما يقارب 10.18 %، بعدما كانت تساوي العام الذي قبله 12.24%¹⁷.

2. تحديد الأساليب التي يعتمد عليها البنك في علاج مشكلة التمويلات المتعثرة: للغرض أعلاه حاولنا أن ندرج كافة الأساليب التي يمكن أن تستعملها البنوك لمواجهة إشكالية التمويلات المتعثرة، وخلصنا من خلال الإجابات إلى أنها تباينت في تحديد درجة اعتماد هذه الأساليب في بنك البركة الجزائري، فقد كانت كالتالي:

أجاب أعضاء لجنة التمويل والاستثمار في بنك البركة الجزائري بنسبة 100 % على أن البنك يعتمد على إدارة متخصصة للتعامل مع التمويلات المتعثرة، إذ أشارت أغلبية الإجابات إلى أن هذا الأسلوب يعتمد بشدة، والبقية التي تمثلت في 25% أشارت إلى أنه يعتمد فقط.

أيضا، دلت الإجابات بنفس النسبة السابقة على أن الأسلوب المتعلق بإجراء دورات تكوينية للرفع من كفاءات الأشخاص المكلفين بالعملية الائتمانية معتمد في البنك.

أما فيما يخص أسلوب إعادة تشخيص وتمحيص التمويل المتعثر فقد انقسمت الإجابات إلى شطرين أحدهما يشير إلى اعتماد هذا المعيار في البنك والآخر ينفي اعتماده، نفس الشيء نلاحظه بالنسبة للأسلوب المتعلق باقتراح حلول وطرق للسداد تتماشى مع وضعية صاحب التمويل المتعثر بعد دراستها، الأمر الذي يجعل منا نقف عند علامة استفهام يتعذر علينا إزالتها في هذا المقام.

هذا، وبالنسبة لأسلوب تأجيل تاريخ استرداد التمويل في حالة وجود مبررات قوية فتؤكد كل الإجابات على أنه أسلوب يعتمد عليه البنك، والبنك هنا كغيره من البنوك الإسلامية يلتزم بمبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية والذي نصت عليه الآية الكريمة: (وَإِنْ كَانَ دُونَ عَشْرٍ فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)¹⁸. أيضا، قد يندرج تحت هذا المبدأ الأسلوب المتعلق بالتوسيع على صاحب التمويل المتعثر بتقديم تسهيلات لحل مشاكله ذات الأثر المالي، إذ نلاحظ أيضا من خلال الإجابات أنها توجهت بالأغلبية إلى اعتماده في البنك.

كما أكدت كل الإجابات على أن أسلوب تكوين مخصصات ومؤسسات لمواجهة التمويلات المتعثرة أسلوب معتمد بشدة في البنك.

وبالنسبة لأسلوب تحويل القرض إلى طرف آخر فتشير الإجابات بنسبة 75% إلى أن هذا الأسلوب غير معتمد في البنك. هذا يعود إلى أن هذا الأسلوب قد ينطوي على مخالفات شرعية¹⁹.

وفيما يتعلق بأسلوب تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المقترض وأسلوب بيع بعض الأصول غير عاملة، التي لا يحتاجها المقترض في الفترة الحالية. فإن أغلبية الإجابات تتجه نحو أنهما أسلوبين معتمدين في البنك.

هذا بالإضافة إلى أن كل الإجابات أشارت أن أسلوب تصفية القرض يستخدم في البنك. وقد يتلخص كل ما سبق في الجدول رقم (14).

3. هل يعتمد البنك على أساليب أخرى لعلاج مشكلة التمويلات المتعثرة: نفت جل الإجابات وجود أساليب غير تلك التي أدرجناها في السؤال أعلاه، هذا ما يوضحه الجدول رقم (15).

4. مدى نجاح الأساليب المستخدمة في علاج مشكلة التمويلات المتعثرة: يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن الأساليب المستخدمة في علاج مشكلة التمويلات المتعثرة قد أدت دورها بنجاح في بنك البركة الجزائري.

وبما أن الأساليب التي يعتمدها البنك لعلاج هذه الإشكالية تؤدي دورها بنجاح، فإنه من غير الضروري تبني أساليب جديدة للغرض نفسه. هذا ما توجهت نحوه آراء المجيبين، وما يوضحه الجدول رقم (17).

قد نلمس في الإجابات التي تعلقت بأسئلة هذا المحور من الاستبيان تباينا كبيرا، هذا التباين سنحاول تفسيره بسببين الأول منهما ذكرناه في الإجابات المتعلقة بأسئلة المحور الأول وهو خضوع الإجابات إلى ذاتية المجيب، بالإضافة إلى سبب آخر هو أن لجنة التمويل والاستثمار في بنك البركة الجزائري مكونة من فئتين هما: أشخاص ملمين بالجانب الأكاديمي (أصحاب شهادات جامعية) يستطيعون بطبيعة الحال الإلمام بالمصطلحات التي تضمنها الاستبيان، وآخرون ليسوا أكاديميين لن يستطيعوا الإلمام بالمصطلحات التي أعني ولو كانوا أصحاب خبرة وكفاءة مهنية عاليتين.

رابعا: تحليل الإجابات المتعلقة بأفاق توسيع تشكيلة التمويلات الممنوحة:

غرضنا من هذا المحور كان محاولة الكشف عن الإستراتيجية المستقبلية للبنك على النحو التالي:

1. هل سيعتمد البنك طرق تمويلية جديد في المدى القريب: أدرجنا هذا السؤال من أجل معرفة الإستراتيجية التمويلية المستقبلية للبنك، والتي كانت توجهات الإجابة عليه كما في الجدول رقم (18). الجدول يظهر أن الإجابات توجهت بنسبة 75 % الرأي الإيجابي أي أنه سيتم في المدى القريب اعتماد طرق تمويلية جديدة.

2. هل الصيغ التمويلية التي سيتم تبنيها ستكون كفيلة باستيعاب متطلبات السوق التمويلية: يعتقد أعضاء لجنة التمويل والاستثمار في بنك البركة الجزائري أن الصيغ التمويلية التي سيتم تبنيها في المستقبل ستكون كفيلة باستيعاب متطلبات السوق التمويلية، ولعل ذلك يظهر من خلال الجدول رقم (19)، وهنا للأسف السؤال كان مغلقا ولم نتمكن من معرفة هذه الصيغ.

وبما أن الإجابات المرتبطة بهذا السؤال توجهت معظمها نحو الإجابة ب (نعم)، فإن السؤال الموالي المتعلق بعمل البنك على استحداث صيغ تمويلية جديدة في المدى البعيد يصبح لا معنى له، إذ أنه طرح للإجابة عنه في حالة الإجابة على سابقة ب (لا). والذي يتعلق بإستراتيجية البنك التمويلية على المدى البعيد.

IV. الخلاصة:

يمكن أن نستنبط من خلال تحليلنا لنتائج الاستبيان السابقة مجموعة من الملاحظات التي تتعلق بمدى مساهمة بنك البركة الجزائري باعتباره بنكا إسلاميا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الملاحظات يمكن أن ندرجها كالتالي:

- لا نجد ضمن الصيغ التي يعتمد عليها البنك في منح التمويل صيغة المضاربة وشبهتها المشاركة (شركة العنان)، التي هي في رأينا الصيغة الأكثر ملائمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة إذا تعلق الأمر بتمويل رأس المال الثابت فيها.
- وفيما يتعلق بمعايير اختيار المؤسسات نلاحظ أن البنك قد يبالغ (يشدد) في استخدام بعض منها، والتي من بينها الضمانات التي يملكها العميل إذ يجب أن تكون ضمانات حقيقية لا غير بقيمة 120 % من قيمة التمويل، وهذا في نظرنا مبالغ فيه خصوصا إذا تعلق الأمر بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنأذرا ما تتوفر عندهم مثل هذه الضمانات، لذا ننوه إلى أنه يجب أن تراعى خصوصية هذا النوع من المؤسسات من قبل البنك، ويمكن أن يحل محل الضمان التعزيز بواسطة الشرط الجزائي مثلا. في ذات الوقت الذي يبالغ فيه البنك في استخدام بعض المعايير نجده يهمل أخرى قد تكون ذات أهمية في اختيار المؤسسات المثلى، ألا وهي أدوات التحليل الإستراتيجي والتي لها دور كبير في التنبؤ بمستقبل المؤسسة ضمن القطاع الذي تنشط فيه.
- نلاحظ أن نسبة التمويلات المتعثرة في البنك منخفضة نوعا ما، الأمر الذي يعكس نجاح المعايير التي يعتمدها البنك في اختيار المؤسسات من جهة ومن جهة ثانية يعكس فعالية الأساليب المستخدمة من قبل البنك في علاج هذه الإشكالية.
- أيضا اتضح أن البنك يعمل على استحداث أساليب تمويلية جديدة لتساهم تلك الأخيرة في استيعاب متطلبات السوق التمويلية.
- يتضح من خلال ما سبق أن مساهمة بنك البركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محدود إلى حد ما في ظل الصيغ التمويلية المتاحة، والضمانات المطلوبة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01): يوضح مردودية ودرجة مخاطرة الصيغ التمويلية المستخدمة في بنك البركة الجزائري

النسبة	التكرار	درجة المخاطرة	النسبة	التكرار	المردودية	الصيغة
% 0	0	ضعيفة	% 0	0	ضعيفة	المربحة
% 75	3	متوسطة	% 50	2	متوسطة	
% 25	1	عالية	% 50	2	عالية	
% 100	4	المجموع	% 100	4	المجموع	
% 0	0	ضعيفة	% 0	0	ضعيفة	السلم
% 25	1	متوسطة	% 75	3	متوسطة	
% 75	3	عالية	% 25	1	عالية	
% 100	4	المجموع	% 100	4	المجموع	
% 0	0	ضعيفة	% 0	0	ضعيفة	الاستصناع
% 100	4	متوسطة	% 100	4	متوسطة	
% 0	0	عالية	% 0	0	عالية	
% 100	4	المجموع	% 100	4	المجموع	
% 25	1	ضعيفة	% 0	0	ضعيفة	الإجارة
% 75	3	متوسطة	% 50	2	متوسطة	
% 0	0	عالية	% 50	2	عالية	
% 100	4	المجموع	% 100	4	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (02): يوضح ترتيب استعمال الصيغ التمويلية المستخدمة في بنك البركة الجزائري

النسبة	التكرار	درجة الاستعمال***	الصيغة
% 100	4	1	المربحة
% 0	0	2	
% 0	0	3	
% 0	0	4	
% 100	4	المجموع	
% 0	0	1	السلم
% 100	4	2	
% 0	0	3	
% 0	0	4	
% 100	4	المجموع	
% 0	0	1	الاستصناع
% 0	0	2	
% 0	0	3	
% 100	4	4	
% 100	4	المجموع	
% 0	0	1	الإجارة
% 0	0	2	
% 100	4	3	
% 0	0	4	
% 100	4	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (03): يوضح درجة توافق طلبات التمويل المستلمة والصيغ التمويلية المعتمدة من طرف البنك

الرقم	ما هي درجة توافق طلبات التمويل المستلمة والصيغ التمويلية المعتمدة من طرف البنك	التكرار	النسبة
01	ضئيلة	0	% 0
02	متوسطة	3	% 75

كبيرة	1	25 %	03
المجموع	4	100 %	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (04): يوضح درجة توافق طلبات التمويل المستلمة والصيغ التمويلية المعتمدة من طرف البنك

الرقم	هل لبت التوليفة (أشكال التمويل) المستخدمة من طرف البنك كل طلبات التمويل المستلمة	التكرار	النسبة
01	نعم	1	25 %
02	لا	3	75 %
المجموع			
		4	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (05): يوضح مدى قدرة أشكال التمويل المستخدمة في البنك على تغطية طلبات التمويل في المستقبل

الرقم	هل التوليفة (أشكال التمويل) المستخدمة من طرف البنك قادرة على استيعاب كل الطلبات التمويلية في المستقبل	التكرار	النسبة
01	نعم	3	75 %
02	لا	1	25 %
المجموع			
		4	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (06): يوضح درجة اعتماد البنك على المعايير المتعلقة بوصف العميل وتحديد نوع القرض

معايير تتعلق بوصف العميل وتحديد نوع القرض	درجة الاعتماد	التكرار	النسبة
شخصية العميل: عمره، وظيفته، حالته الاجتماعية، المؤهل... الخ.	لا يعتمد	0	0 %
	يعتمد	3	75 %
	يعتمد بشدة	1	25 %
المجموع			
نوع القرض أهو قصير، متوسط، أو طويل الأجل.	لا يعتمد	2	50 %
	يعتمد	1	25 %
	يعتمد بشدة	1	25 %
المجموع			
الغرض من القرض، أو المجال الذي سيستخدم فيه القرض.	لا يعتمد	0	0 %
	يعتمد	2	50 %
	يعتمد بشدة	2	50 %
المجموع			
المصادر التي يمكن أن يسد منها العميل القرض أي شكل وحجم ثروة العميل.	لا يعتمد	0	0 %
	يعتمد	1	25 %
	يعتمد بشدة	3	75 %
المجموع			
الظروف الاقتصادية المحيطة، أو البيئة التي يتواجد فيها العميل.	لا يعتمد	1	25 %
	يعتمد	1	25 %
	يعتمد بشدة	2	50 %
المجموع			
		4	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (07): يوضح درجة اعتماد البنك على المعايير المتعلقة بتحليل مخاطر الائتمان

معايير تتعلق بتحليل مخاطر الائتمان	درجة الاعتماد	التكرار	النسبة
حساب نسب التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة).	لا يعتمد	0	0 %
	يعتمد	0	0 %
	يعتمد بشدة	4	100 %

نسب تتعلق بقروض الاستغلال

% 100	4	المجموع		نسب تتعلق بقروض الاستثمار
% 0	0	لا يعتمد	حساب نسب الدوران (دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن، سرعة دوران المورد).	
% 75	3	يعتمد		
% 25	1	يعتمد بشدة		
% 100	4	المجموع		
% 0	0	لا يعتمد	حساب نسب السيولة (السيولة العامة، السيولة السريعة).	
% 25	1	يعتمد		
% 75	3	يعتمد بشدة		
% 100	4	المجموع		
% 0	0	لا يعتمد	التمويل الذاتي.	
% 50	2	يعتمد		
% 50	2	يعتمد بشدة		
% 100	4	المجموع		
% 0	0	لا يعتمد	التمويل الذاتي/ ديون الاستثمار لأجل.	
% 75	3	يعتمد		
% 25	1	يعتمد بشدة		
% 100	4	المجموع		
% 0	0	لا يعتمد	نسبة المديونية.	
% 75	3	يعتمد		
% 25	1	يعتمد بشدة		
% 100	4	المجموع		
% 0	0	لا يعتمد	التقييم المالي للمشروع (طريقة صافي القيمة الحالية VAN، طريقة معدل العائد الداخلي TRI، طريقة فترة الاسترداد PR، طريقة مؤشر الربحية IP).	
% 25	1	يعتمد		
% 75	3	يعتمد بشدة		
% 100	4	المجموع		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (08): يوضح درجة اعتماد البنك على المعايير المتعلقة بمصادر المعلومات المالية

النسبة	التكرار	درجة الاعتماد	معايير تتعلق بمصادر المعلومات المالية
% 100	4	لا يعتمد	يطلب من العميل قوائم مالية مفصلة فقط.
% 0	0	يعتمد	
% 0	0	يعتمد بشدة	
% 100	4	المجموع	
% 0	0	لا يعتمد	يطلب من العميل قوائم مالية مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات.
% 25	1	يعتمد	
% 75	3	يعتمد بشدة	
% 100	4	المجموع	
% 75	3	لا يعتمد	هل تراعى مدى ثقة البنك في محافظ الحسابات.
% 25	1	يعتمد	
% 0	0	يعتمد بشدة	
% 100	4	المجموع	
% 100	4	لا يعتمد	هل على العميل أن يوفر بيانات تاريخية فقط.
% 0	0	يعتمد	
% 0	0	يعتمد بشدة	
% 100	4	المجموع	
% 0	0	لا يعتمد	هل على العميل توفير تنبؤات أو توقعات مالية.
% 75	3	يعتمد	
% 25	1	يعتمد بشدة	

المجموع	4	100 %
---------	---	-------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (09): يوضح درجة اعتماد البنك على المعايير المتعلقة بالمعلومات الإستراتيجية

النسبة	التكرار	درجة الاعتماد	معايير تتعلق بالمعلومات الإستراتيجية
100 %	4	لا يعتمد	هل يستخدم التحليل الإستراتيجي أو ما يعرف بتحليل SWOT أي تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، وكذلك الفرص والتحديات للتعامل.
0 %	0	يعتمد	
0 %	0	يعتمد بشدة	
المجموع			
100 %	4	لا يعتمد	ما هي درجة مراعاة المؤشرات النوعية المستقاة من التحليل الإستراتيجي مقارنة بالمؤشرات الكمية.
0 %	0	يعتمد	
0 %	0	يعتمد بشدة	
المجموع			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (10): يوضح درجة اعتماد البنك على بعض المعايير الأخرى

النسبة	التكرار	درجة الاعتماد	معايير أخرى
0 %	0	لا يعتمد	هل هناك فرص نجاة وما نوعها أهي داخلية (قوة الرفع، السيولة، أو بالضمانات)، أم خارجية (الكفالة، أو التوصيات).
75 %	3	يعتمد	
25 %	1	يعتمد بشدة	
المجموع			
25 %	1	لا يعتمد	هل العميل جذاب كعميل على المدى البعيد.
75 %	3	يعتمد	
0 %	0	يعتمد بشدة	
المجموع			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (11): يوضح درجة اعتماد البنك على بعض المعايير الأخرى

النسبة	التكرار	هل هناك معايير أخرى معتمدة في البنك لاختيار المؤسسات	الرقم
50 %	2	نعم	01
50 %	2	لا	02
المجموع			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (12): يوضح مدى نجاح المعايير التي يستخدمها البنك في اختيار المؤسسات المناسبة

النسبة	التكرار	هل نجحت المعايير المستخدمة في اختيار المؤسسات المناسبة	الرقم
75 %	3	نعم	01
25 %	1	لا	02
المجموع			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (13): يوضح نسبة التمويلات المتعثرة إلى إجمالي التمويلات في البنك

النسبة	التكرار	ما هي نسبة التمويلات المتعثرة إلى إجمالي القروض	الرقم
75 %	3	أقل من 25 %	01
25 %	1	بين 25-50 %	02
0 %	0	بين 50-75 %	03
0 %	0	أكثر من 75 %	04
المجموع			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (14): يوضح الأساليب التي يعتمد عليها البنك في علاج مشكلة التمويلات المتعثرة

النسبة	التكرار	درجة الاعتماد	الأساليب
0%	0	لا يعتمد	وجود إدارة متخصصة للتعامل مع التمويلات المتعثرة.
25%	1	يعتمد	
75%	3	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
0%	0	لا يعتمد	إجراء دورات تكوينية لرفع كفاءات الأشخاص المكلفين بالعملية الائتمانية.
100%	4	يعتمد	
0%	0	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
50%	2	لا يعتمد	إعادة تشخيص وتمحيص التمويل المتعثر.
50%	2	يعتمد	
0%	0	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
0%	0	لا يعتمد	تأجيل تاريخ استرداد القرض عند وجود مبررات قوية.
100%	4	يعتمد	
0%	0	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
0%	0	لا يعتمد	تكوين مخصصات ومؤونات لمواجهة التمويلات المتعثرة .
0%	0	يعتمد	
100%	4	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
50%	2	لا يعتمد	اقتراح حلول وطرق للسداد تتماشى مع وضعية صاحب التمويل المتعثر بعد دراستها.
25%	1	يعتمد	
25%	1	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
25%	1	لا يعتمد	التوسيع على صاحب المتعثر بتقديم تسهيلات لحل مشاكله ذات الأثر المالي.
75%	3	يعتمد	
0%	0	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
75%	3	لا يعتمد	تحويل التمويل إلى طرف آخر كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات ضمان القروض.
25%	1	يعتمد	
0%	0	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
25%	1	لا يعتمد	تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المقترض.
75%	3	يعتمد	
0%	0	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
25%	1	لا يعتمد	بيع بعض الأصول الغير عاملة، التي لا يحتاجها المقترض في الفترة الحالية.
75%	3	يعتمد	
0%	0	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع
0%	0	لا يعتمد	استخدام إجراءات تصفية القرض.
75%	3	يعتمد	
25%	1	يعتمد بشدة	
100%	4		المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (15): يوضح مدى اعتماد البنك على أساليب أخرى لعلاج مشكلة التمويلات المتعثرة

الرقم	هل هناك أساليب أخرى تستخدم في البنك لعلاج مشكلة التمويلات المتعثرة	التكرار	النسبة
01	نعم	1	25 %
02	لا	3	75 %
	المجموع	4	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (16): يوضح مدى نجاح الأساليب المستخدمة في علاج مشكلة التمويلات المتعثرة

الرقم	هل أدت الأساليب المستخدمة في البنك لحل مشكلة التمويلات المتعثرة دورها بنجاح	التكرار	النسبة
01	نعم	3	75 %
02	لا	1	25 %
	المجموع	4	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (17): يوضح رأي البنك حول تبني أساليب أخرى لعلاج مشكلة التمويلات المتعثرة

الرقم	هل سيتم تبني أساليب أخرى لمواجهة مشكلة التمويلات المتعثرة	التكرار	النسبة
01	نعم	1	25 %
02	لا	3	75 %
	المجموع	4	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (18): يوضح رأي البنك حول تبني طرق تمويلية جديدة في المدى القريب

الرقم	هل سيتم اعتماد طرق تمويلية جديدة لديكم في البنك على المدى القريب	التكرار	النسبة
01	نعم	3	75 %
02	لا	1	25 %
	المجموع	4	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الجدول رقم (19): يوضح قدرة الصيغ التمويلية التي سيتم تبنيها في البنك على استيعاب متطلبات السوق التمويلية

الرقم	هل في ظنكم أن الصيغ التي سيتم اعتمادها ستكون كفيلة باستيعاب متطلبات السوق التمويلية	التكرار	النسبة
01	نعم	3	75 %
02	لا	1	25 %
	المجموع	4	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

الإحالات والمراجع :

1. شوقي أحمد دنيا، "كفاءة نظام التمويل الإسلامي"، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة [على الخط]، 1994م، المجلد الأول، العدد التاسع، متاحة على: <http://dspace.uqu.edu.sa:8080/dspace2/bitstream/123456789/7140/1/3000009-2.pdf> (أوت2008م)، ص118.
2. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة: محمد سيد سكر، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990م، ص147.
3. هذه المبادئ يمكن أن تصنف حسب طبيعتها إلى ثلاث مجموعات هي: المبادئ المرتبطة بالربا والمبادئ المرتبطة بالغرر بالإضافة إلى المتعلقة بالتعاون. للتفصيل في ذلك أنظر:

Mohammed Obaidollah, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES, Jeddah: Islamic Economics Research Center, 2005, pp 21-35.

- أنظر أيضا: سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، غرداية (الجزائر): نشر جمعية التراث، 2002م.
4. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السهموري، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996م
5. يسري عبد الرحمن أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية، الطبعة الثانية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2000م.
6. هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2007م.
7. محمد عبد الحليم عمر، صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات، في: صالح صالح، ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25-28 ماي 2003م، جامعة فرحات عباس (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، سطيف-الجزائر: منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغير والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، 2004م.
8. وهي المكلفة بدراسة طلبات التمويل ومن ثم اتخاذ قرار منح التمويل أو عدمه، وهي مكونة من ستة (06) أعضاء. صرح لنا بذلك السعيد كريم مدير مديرية التسويق والإعلام، من خلال مقابلة أجريت معه بمكتبه على مستوى المديرية التي تقع في حيدرة، الجزائر (العاصمة)، كان ذلك شهر ماي 2009م.
9. هذا ما أكده لنا ناصر حيدر مدير الشؤون القانونية والمنازعات بمكتبه بمديرية الشؤون القانونية والمنازعات لبنك البركة الجزائري والتي تقع في بئر خادم بالجزائر (العاصمة)، كان ذلك شهر فبري 2009م.
10. العقود في المعاملات المالية الإسلامية تنقسم إلى ثلاث: عقود معاوضات، وعقود مشاركات، وعقود تبرعات.
11. على اعتبار أنها من العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الائتمانية للبنك. فهذه الأخيرة تتأثر بزمريتين من العوامل داخلية وخارجية، إذ تعتبر الداخلية منها المتعلقة بالبنك أو المصرف نفسه، والخارجية هي المتعلقة بالسلطة النقدية والسياسات الحكومية والظروف الاقتصادية العامة. انظر: ميرفت على أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية" بازلII"، [على الخط]مذكرة ماجستير(غير منشورة)، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2007م، متاح على:
- <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/76688.pdf> (جويلية 2014م)، ص 78.
12. أنظر: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الثانية، الأردن: دار وائل للنشر، 2006م، ص352.
13. توجد مجموعة من النماذج المستخدمة في إدارة الائتمان من أهمها: 5C's، 5P's... أنظر: سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر، 2012م، ص 95 وما بعدها.
14. قد يكون المشهور منها الذي يصنفها إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية. أنظر: مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية [على الخط]، في: الملتقى الأمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، متاح على: <http://www.univ-ecosetif.com/seminars/financialcrisis/5.pdf> (جان 2014م).
15. للتفصيل أنظر: طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة: رضا سعد الله، عثمان بابكر أحمد، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1424 هـ، ص64 وما بعدها.
16. أنظر: محمد مطر، مرجع سابق، ص353.
17. اكتشفنا ذلك، من تقرير تسيير السنة المالية 2007م. الذي منح لنا على مستوى مديرية الشؤون القانونية والإدارية، بنك البركة الجزائري.
18. سورة البقرة، آية 280.
19. قد يكون هذا أحد صور بيع الكالئ بالكالئ وهو أحد البيوع المحرمة في الشرع الإسلامي، أنظر: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، [على الخط]، الرياض: إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الجزء الثالث عشر(01)، متاح على:
- <http://ia902604.us.archive.org/29/items/fldbefldbee/fldbefldbee13.pdf> (ديسمبر 2014)، ص 339.
20. لوجود أربع صيغ تمويل معتمدة في البنك استخدمنا الأرقام من 1 إلى 4 حيث 1 يشير إلى الصيغة الأكثر استعمالا.